

تنازع إماراتي سعودي للسيطرة على كعكة اليمن



أكدت مصادر مطلعة اشتداد التنافس الإماراتي السعودي من أجل السيطرة على اليمن خاصة بعد إجبار الرياض أبو ظبي على سحب قواتها من المجمع الحكومي في مديرية الغيطة عاصمة محافظة المهرة. واتهمت الإمارات حليفها السعودية بمحاربة تواجدها بالمحافظة بصورة متعمدة، وعلى الرغم أن الإمارات تقوم بدفع مرتبات عدد 2000 جندي منذ قرابة ثلاثة أعوام، في مديريات محافظة المهرة إلا أن السعودية استطاعت إزاحتها بالقوة على أثر خلاف توسّع النفوذ.

وأكدت المصادر أن تجاهل السلطة المحلية للقوة الإماراتية في المهرة، جعل من الإماراتيين في موقف أضعف أمام السعوديين، الأمر الذي دفعهم إلى مغادرة المحافظة وتسليم مقر قيادتهم إلى السعوديين وتسريح الجنود اليمنيين الذين كانت تدفع رواتبهم بإجازة مفتوحة.

وقال مصدر مقرّب من الفريق الإماراتي إنهم يعرفون جيداً أن السعودية تعمل بدفع السلطة المحلية لتجاهل الإمارات وعدم التعامل معها، وأن هذا ليس في المهرة فقط بل حتى في جزيرة سقطرى، التي أكد المصدر أنها لن تخرج عن الإشراف الإماراتي رغم محاولات السعودية لدعم المحافظ محروس للاشتباك معها

مراراً وتكراراً.

وأوضح المصدر وفقاً لموقع "الإمارات ليكس" أن الإمارات لن تسمح لأحد بتقليص دورها الذي قدمته سواء في المهرة وسقطرى أو أي محافظة من المحافظات اليمنية، وأن على القيادة السعودية أن تنتبه من التهوّر والهرولة نحو ما لا يحمد عقباه وفست مصادر مطلعة هذه التصريحات الإماراتية الغاضبة بأنها جاءت كرد فعل للتنافس السعودي الإماراتي ومحاولات السعودية تحجيم دور الإمارات في أغلب المحافظات التي وطلت فيها نفوذها منذ بدء عمليات التحالف. والمعروف أن التحالف السعودي الإماراتي يمر بمرحلة خلاف داخلي شديد منذ قرابة عام، وذلك على إثر عدم الاتفاق على توزيع مناطق توسع النفوذ تحت ذريعة تحقيق أهداف التحالف العربي، وقد واجهت مطامع دول التحالف التوسعية رفض شعبي كبير في المهرة وسقطرى.

في موازاة ذلك يبدو أن "التحالف العربي" لم يعد عربياً لا اسماً ولا وظيفة، خاصة مع تصاعد الإدانات الدولية للانتهاكات التي ترتكبها السعودية والإمارات في اليمن، فضلاً عن تقاسم الحصص بين الدولتين في البلد الفقير، الأمر الذي جعل شريحة واسعة من اليمنيين باتوا ينعنون التدخل السعودي والإماراتي بالاحتلال، في ظل إحكام سيطرة الدولتين على صنع القرار والموارد الحيوية والاقتصادية لليمن.

ويتعرّض التحالف إلى انتقادات من جهات سياسية وحقوقية دولية؛ على خلفيّة استهداف غاراته المدنيين. إضافة إلى دور التحالف في فرض حصار تجويعي طالم والإغلاق على هذا البلد.

وأكدت الوقائع أنه بعد عامين من بدء عمليات السعودية والإمارات في اليمن، ظهور مطامع الدولتين الاقتصادية؛ من خلال سيطرتهما على الموانئ والمنافذ والمدن التي تعتبر متنفس اليمن الاقتصادي.

واستغلّت السعودية والإمارات مشاركتهما في التحالف لتسيطرا من خلال إرهابي تنظيم القاعدة ومليشيات ودرّبتها على جزيرة سقطرى وميناءي عدن والمخا، جنوبي البلاد. كما أن الدولتين أقامتاً قواعد عسكرية في جزيرة ميون، المناخمة لمضيق باب المندب.